مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية

اسم المقال: دور البنوك الإسلامية في تمويل رأس المال المغامر في مصر
اسم الكاتب: آمال علي إبراهيم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/9147
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 19:27 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

جامعة الشارقة
UNIVERSITY OF SHARJAH

مجلة جامعة الشارقة

مجلة علمية محكمة

للعلوم الإنسانية والاجتماعية



عدد A

المجلد 18، العدد 2
جمادى الأول 1443هـ / ديسمبر 2021م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 1996-2339

ديسمبر 2021م **مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية** المجلد 18 العدد 2 (A)
https//: doi.org/10.36394/jhss/18/2A/14

دور البنوك الإسلامية في تمويل رأس المال المغامر في مصر

آمال علي إبراهيم[1]

تاريخ الاستلام: 03-12-2019 **تاريخ القبول: 30-04-2020**

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة أهمية دور البنوك الإسلامية في تمويل عمليات الاستثمار والتنمية، من خلال تمويل مشروعات رأس المال المغامر في مصر، ولغرض معالجة إشكالية البحث التي تتمثل في التساؤل التالي: إلى أي مدى يمكن للبنوك الإسلامية المساهمة في تمويل وتعزيز الدور التنموي لمشروعات رأس المال المغامر في مصر، وقد أكد البحث على نجاح الدور الذي تقوم به البنوك الإسلامية في تجميع المدخرات في مصر، إلا أن دورها في تمويل مشروعات رأس المال المغامر ما زال محدودا للغاية، وقد أوصى البحث بضرورة قيام مصر بتشجيع إنشاء البنوك الإسلامية والتوسع في البنوك القائمة منها حتى تستطيع جذب رؤوس الأموال العربية لتمويل خطط التنمية الاقتصادية في مصر، وضرورة قيام البنوك الإسلامية بالتوسع في تمويل المشروعات عالية المخاطر من خلال نظام التمويل بالمشاركة، وضرورة اهتمام البنوك الإسلامية بإنشاء وحدة أو إدارة لدراسات الجدوى الاقتصادية، وذلك لدراسة المشروعات الاستثمارية التي تنطوي على مخاطر عالية دراسة جيدة.

الكلمات الدالة: البنوك الإسلامية، تمويل المشروعات، رأس المال المغامر.

(1) معهد المدينة العالي للإدارة والتكنولوجيا - أكاديمية المدينة (القاهرة - مصر)
Dr.amaalaly@gmail.com

المقدمة:

تعتبر البنوك الإسلامية مؤسسات مالية تسعى إلى تجميع الأموال وتوظيفها في إطار الشريعة الإسلامية، وذلك بما يخدم بناء المجتمع الاقتصادي الإسلامي، حيث ظهر التمويل الإسلامي كصناعة ذات نمو سريع، ولها من الأدوات التي ترتكز على الشريعة الإسلامية، وتعمل على تعزيز النمو الاقتصادي والمشاركة في تحمل المخاطر والعدالة الاجتماعية، وفي هذا الإطار شغلت مشكلة التمويل حيزاً مهماً من اهتمام الباحثين الأكاديميين والمختصين والمهتمين بالاقتصاد الإسلامي، وهو ما أدى إلى حدوث تطورات وابتكارات كبيرة جاءت لتقابل الحاجات المتنامية للتمويل، ومن ثم ظهور أداة مالية أو نمط تمويلي جديد يختلف عن طرق التمويل التقليدية كالبورصة وقروض البنوك التقليدية، هذه الأداة أو هذا النمط يسمى «رأس المال المغامر».

يهدف رأس المال المغامر Venture Capital إلى التغلب على عدم كفاية المعروض من رؤوس الأموال بشروط مناسبة من المؤسسات المالية التقليدية، وإلى توفير التمويل اللازم للمشروعات الجديدة عالية المخاطر، والتي تتميز بالتغيرات التكنولوجية السريعة كالاتصالات والإعلام الآلي وغيرها، أو المشروعات المتعثرة بسبب عدم قدرتها على توفير التمويل اللازم من البنوك، والذي يرجع إلى المخاطر العالية في أعمالها.

وواقع الآمر، أن ما يميز البنوك الإسلامية في مجال الأعمال المصرفية يتمثل في استبدال علاقة القرض بعلاقة المشاركة، وعلاقة الفائدة بعلاقة الربح، وهذه المبادئ من التمويل الإسلامي هي نفسها مبادئ التمويل برأس المال المغامر[1]، بمعنى أن التمويل بأسلوب رأس المال المغامر يتشابه مع أسلوب المشاركة في نظام تمويل البنوك الإسلامية لأنها رأس مال يعتمد على الربح أو الخسارة، حيث تستند فلسفة البنوك الإسلامية على عدة أفكار منها فكرة الإنابة أو التفويض بين مالك المال «المودع» والبنك الإسلامي «المستثمر»، وأيضاً على فكرة المخاطرة بأموال المساهمين والمودعين معاً في سبيل الحصول على عائد، مع رفض استخدام الفائدة كتعويض للمودع واستبدالها بالمشاركة أو بحصة من الربح[2].

(1) سحنون سمير، فرص تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برأس المال المخاطر(دراسة حالة: تونس، المغرب، والجزائر)، رسالة دكتوراه، جامعة أبى بكر بلقايد- تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، (الجزائر، 2012 / 2013): ص265.

(2) محمد إبراهيم مقداد وسالم عبدالله حلس، دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية في فلسطين، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد الثالث عشر، العدد الأول، يناير، (فلسطين، 2005): ص243.

مشكلة البحث:

من المعلوم تاريخياً أن البنوك التقليدية دائماً ما ترحب بتمويل المشروعات في مرحلة النضوج والتوسع، وعادة ما تحجم عن تمويل المراحل الحرجة في حياة المشروع مثل مرحلة البداية Start-up Stage (البحوث والتطوير)، ومرحلة بداية النمو First Growth Stage (قرب الانطلاق)، ومرحلة التدهور Decline Stage (الانعكاس التمويلي)، وكثيراً ما تحجم تلك البنوك عن تمويل المشروعات التي تحتوي على أفكار إبداعية جديدة مثل مشروعات التكنولوجيا المتقدمة؛ لذلك ظهر ما يسمى برأس المال المغامر في الدول المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية لسد تلك الفجوات التمويلية، حيث يرتبط النمو الاقتصادي بظهور تلك الأفكار الإبداعية وتمويلها وإخراج منتجاتها للأسواق.

من ناحية أخرى، فإن هذه الوسيلة أو الأداة التمويلية (تمويل مشروعات رأس المال المغامر) تعد أقرب إلى الأدوات التمويلية في البنوك الإسلامية، حيث إنها تشبه صيغة التمويل بالمشاركة أي المشاركة في الربح أو الخسارة، وليست قرضاً يحصل على سعر فائدة مقدماً، وهو ما تحرّمه الشريعة الإسلامية.

في الإطار السابق تتلخص مشكلة البحث في إحجام البنوك التقليدية عن تمويل مشروعات رأس المال المغامر التي تحتوي على مخاطر عالية، ومع أهمية تلك المشروعات في إحداث النمو الاقتصادي، فإنه بدايةً لا بد من تحديد دور البنوك الإسلامية في تنامي هذا الدور المهم، وذلك من خلال التساؤلات البحثية التالية:

- إلى أي مدى يمكن للبنوك الإسلامية المساهمة في تمويل وتعزيز الدور التنموي لمشروعات رأس المال المغامر في مصر؟
- وما مدى فاعلية أساليب التمويل في البنوك الإسلامية لتمويل مشروعات رأس المال المغامر، وما أكثر الأساليب التمويلية ملاءمةً لها؟

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في النقاط التالية:

- ندرة الدراسات حول دور البنوك الإسلامية في تمويل المشروعات التي تتسم بالمخاطرة في مصر.

- يعد البعد التمويلي هو الدور الأكثر أهمية في نشاط البنوك الإسلامية وفي استمرارها ونموها، ومن ثم يحتاج إلى مزيد من الدراسة والتحليل.
- محاولة الربط بين صيغة التمويل بالمشاركة في البنوك الإسلامية وتمويل مشروعات رأس المال المغامر، ومن ثم تشجيع البنوك الإسلامية على استخدام تلك الصيغة أو الأسلوب في تمويل تلك المشروعات.

أهداف البحث:

- دراسة أهمية دور البنوك الإسلامية في تمويل مشروعات رأس المال المغامر، وذلك في ظل الصعوبات الكبيرة لحصول تلك المشروعات على التمويل اللازم من المصادر التقليدية بسبب تضمنها لمخاطر كبيرة.
- إلقاء الضوء على أدوات أو أساليب البنوك الإسلامية المناسبة في تمويل رأس المال المغامر.
- وأخيراً، التعرف على حقيقة دور البنوك الإسلامية في تمويل مشروعات رأس المال المغامر في مصر.

فرضية البحث:

تتمثل فرضية البحث فيما يلي:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلاله (≤ 0.05) لدور البنوك الإسلامية في تمويل مشروعات رأس المال المغامر في مصر.

منهجية البحث:

من أجل تحقيق أهداف البحث، تم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري من البحث، وذلك بالاعتماد على المصادر الثانوية التي تتكون من الكتب والمجلات العلمية والرسائل العلمية والدوريات المتخصصة، أما في الجانب التطبيقي، فقد تم تصميم استمارة استبيان أعدت خصيصاً لهذا الغرض ووزعت عدد (75) استمارة على المديرين والمتخصصين

في العمل البنكي الإسلامي، وخاصةً في مجال المخاطر والاستثمار والائتمان (غالبية البنوك الإسلامية التي تمارس نشاطها في مصر، مثل: بنك فيصل الإسلامي المصري، ومصرف أبو ظبي الإسلامي، وأيضاً بعض فروع المعاملات الإسلامية في البنوك التجارية التقليدية)، وقد ورد عدد (62) استمارة من إجمالي الاستمارات التي تم توزيعها على البنوك، وتبين أن عدد (61) استمارة صالحة للتحليل، وتم استخدام أحد الأساليب الإحصائية المتعارف عليها في تحليل نتائج الاستبيانات، وهو البرنامج الإحصائي SPSS.

الدراسات السابقة:

نظرا لما يهدف إليه البحث العلمي من تواصل وتراكم للجهود والخبرات العلمية السابقة، فإن هذا الجزء من البحث يهتم بالتعرف على نتائج الدراسات السابقة الخاصة بموضوع البحث، وأهم ما توصلت إليه تلك الدراسات في مجال تمويل البنوك الاسلامية لمشروعات رأس المال المغامر، وتحدد ما يضيفه هذا البحث للدراسات السابقة، واستعراض أهم تلك الدراسات مرتبة ترتيبا زمنيا تنازليا كما يأتي:

دراسة (نور الدين، 2014)[1]: هدفت الدراسة إلى التعرف على ماهية وأشكال وخصائص أدوات التمويل الإسلامي ودراسة واقع ومدى تطور التمويل الإسلامي في مصر، وكذلك الوقوف على التحديات والمعوقات التي تواجه صيغ التمويل الإسلامي في مصر وأساليب مواجهتها، وخلصت الدراسة إلى ان البنوك الاسلامية في مصر تمكنت من جذب شريحة كبيرة من أصحاب رؤوس الأموال التي ترغب في التعامل وفق أحكام الشريعة الاسلامية، وأن العمل على تنشيط واستحداث أدوات تمويلية إسلامية يؤدى إلى توفير مصادر تمويل جديدة تساهم في دعم الاستثمارات في مصر.

دراسة (Elsiefy, 2014)[2]: هدفت الدراسة إلى توضيح وإظهار المتطلبات الأساسية لبناء رأس المال المغامر الإسلامي في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENA، وتسليط الضوء على أهمية الاستثمار الرأسمالي في اقتصادات تلك الدول، وتوفير نموذج لرأس المال المغامر متوافق مع الشريعة الإسلامية، وتوضيح دوره في التخفيف من مشكلة

(1) محمد نورالدين، التمويل الإسلامي في مصر- الواقع والتحديات، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، (مصر، 2014).

(2) Elsayed Elsiefy, Fundamental requirements for building an Islamic venture capital model, published by Sciedu press, accounting and finance research, Vol. 3, No. 1, 2014.

البطالـة فـي البلـدان الإسـلامية، حيـث أرتفـع معـدل البطالـة بيـن الشـباب لأكثـر مـن 30 %، وعـدم قـدرة القطـاع الحكومـي علـى توفيـر فـرص عمـل لجميـع الشـباب واحجـام البنـوك التقليديـة عـن تمويـل هـذه المشـروعات، وتوصلـت الدراسـة إلـى أن رأس المـال المغامـر الإسـلامي إذا تـم ممارسـته بشـكل صحيـح سـيكون لـه فوائـد كبيـرة علـى الـدول التـي تطبـق الاقتصـاد الإسـلامي، حيـث سـيمكنها مـن تنويـع اقتصادهـا، ودعـم شـباب المبتكريـن.

دراسـة (الجويفـل، 2012 - 2013)[1]: هدفـت الدراسـة إلـى التعـرف علـى دور البنـوك الإسـلامية فـي تمويـل المشـروعات الأردنيـة الصغيـرة والمتوسـطة الحجـم، وأتبـع الباحـث فـي هـذه الدراسـة الأسـلوب الوصفـي التحليلـي وتكـون مجتمـع الدراسـة مـن جميـع البنـوك الاسـلامية العاملـة بالمملكـة الهاشـمية الأردنيـة، وهـم البنـك الاسـلامي الأردنـي والبنـك العربـي الإسـلامي الدولـي، وتكونـت عينـة الدراسـة مـن جميـع العامليـن بهـذه البنـوك، وقـد تـم التوصـل إلـى عـده نتائـج منهـا أنـه يوجـد دور للبنـوك الإسـلامية فـي تمويـل المشـاريع الصغيـرة والمتوسـطة الحجـم، إضافـة إلـى وجـود فاعليـة لصيـغ التمويـل المتبعـة فـي تمويـل المشـروعات الصغيـرة والمتوسـطة، ووجـود مجموعـة مـن المعوقـات التـي تواجـه البنـوك الإسـلامية فـي تمويـل المشـروعات الصغيـرة والمتوسـطة الحجـم وتوصلـت الدراسـة إلـى ان اسـتقرار الأوضـاع الاقتصاديـة والأمنيـة والسياسـية عامـل أساسـي فـي نجـاح أداء البنـوك عمومـا والبنـوك الإسـلامية خصوصـا، وأن علـى السـلطات المختصـة المسـاهمة فـي إنجـاح البنـوك الاسـلامية، لمـا لهـا مـن تأثيـر كبيـر فـي تجميـع المدخـرات وإيجـاد البديـل المحلـي لتمويـل المشـروعات الصغيـرة والمتوسـطة الحجـم، وأنـه علـى البنـوك الاهتمـام بالتخطيـط ودعـم دراسـات الجـدوى الاقتصاديـة للمشـاريع المتوقـع تمويلهـا بالمشـاركة، وهـذا يقتضـي إسـتراتيجية تقصـد التحـول مـن المرابحـة إلـى المضاربـة والمشـاركة، ويجـب ان تكـون الصيـغ التـي يتـم اعتمادهـا للمشـاركة والمضاربـة واضحـة للتطبيـق العملـي بعيـدا عـن الكتابـة النظريـة المجـردة والغامضـة.

دراسـة (Kenawy & Abdel-Ghany, 2012)[2]: توصلـت الدراسـة إلـى أن تجربـة رأس المـال المغامـر تجربـة جديـدة فـي معظـم الـدول الناميـة، ولا تتجـاوز مسـاهمته فـي تمويـل

(1) محمود سلامة سليمان الجويفل: دور البنوك الاسلامية في تمويل المنشآت الاردنية الصغيرة والمتوسطة الحجم (دراسة ميدانية)، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، المملكة الهاشمية الأردنية، 2012 / 2013.

(2) Ezzat Molouk Kenawy & Mohamed Fathy Abd-el Ghany, The economic importance of venture capital as new funding alternative with reference to the Egyptian experience, journal of basic and applied, 2(4)3598 - 3606, 2012.

المشروعات عن 10%، وناقشت مفهوم وأهمية وأهداف تمويل رأس المال المغامر مع توضيح مزاياه وعيوبه، واستعرضت تجارب بعض الدول في مجال التمويل برأس المال المغامر مثل الولايات المتحدة امريكية وفرنسا، وبعض التكتلات الاقتصادية مثل الاتحاد الأوروبي، وأكدت الدراسة على أهمية وفعالية التمويل من خلال رأس المال المغامر، لذلك اقترحت مجموعة من السياسات اللازمة لدعم نجاح هذا النوع من التمويل في الدول النامية وفى مصر بصفة خاصة، مثل توفير المناخ التشريعي والبيئة المناسبة وتشجيع القطاع الخاص على إنشاء شركات رأس المال المغامر ومنح حوافز ضريبية وغيرها.

دراسة (قطاف وعلاوى، 2011)[1]: تناولت الدراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، والتي تعانى من مشكلة الحصول على رؤوس الأموال اللازمة، الذى يرجع إحجام البنوك عن تمويلها بسبب نقص الضمانات من جانب ولعدم قدراتها من الولوج إلى الأسواق المالية من جانب آخر، وهدفت الدراسة إلى توضيح الدور الذى يؤديه رأس المال المخاطر الإسلامي كبديل تمويلي مناسب لهذ النوع من المؤسسات، واستعرضت الدراسة تجربة الجزائر في مجال رأس المال المخاطر، وتوصلت إلى أن التجربة الجزائرية لا تزال في بداياتها الأولى وتحتاج إلى بذل المزيد من الجهود وتذليل العقبات، بالإضافة إلى ضرورة توسيع العمل بهذه التقنية أو الأسلوب في جميع القطاعات والاستثمارات.

دراسة (مصطفى، 2009)[2]: تناولت الدراسة تعريف وخصائص رأس المال المخاطر وأهمية وأشكال التمويل التي يقدمها والتي تختلف باختلاف مراحل دورة حياة المشروع، كما استعرضت الدراسة النظرية الإسلامية في الاستثمار والتمويل التي ترتكز على قاعدة عدم التأكد وقبول المخاطرة العالية والمحسوبة، وتوصلت إلى أن رأس المال المخاطر يعتبر حلا لما يسمى بمشكلة الإفراط في المرابحة باعتبارها إحدى صيغ التمويل في البنوك الإسلامية، واقترحت الدراسة إستراتيجية للتعاون بين البنوك الإسلامية، من خلال تطبيق رأس المال المخاطر، والتي تتكون من عدة بنود مثل تكوين مجموعة عمل من المصارف تشتمل على خبراء في مجال المال، ولهم خبرة في ممارسات رأس المال المخاطر، وخبراء في الشريعة الإسلامية وخبراء مصرفيون، وإنشاء مركز لتأهيل صغار رجال

(1) أحمد بن قطاف وعبد الفتاح علاوى، رأس المال المخاطر الإسلامي مدخل إستراتيجي في تمويل المؤسسات المصغرة مع الإشارة إلى حالة الجزائر، جامعة محمد البشير الإبراهيمي (الجزائر،2011).

(2) محمد عبده محمد مصطفى، رأس المال المخاطر إستراتيجية مقترحة للتعاون بين المصارف الإسلامية، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر، (الإمارات العربية المتحدة، 2009).

الأعمال لكي يصبحوا نواة لرواد أعمال مبدعين لإقامة مشروعات رأس المال المخاطر، والاهتمام بدراسة الجدوى الاقتصادية والاجتماعية والإدارية لكل مشروع يمول برأس المال المخاطر، مع ضرورة الاستفادة من نظرية المحفظة Portfolio Theory لتخفيض المخاطرة من خلال التنويع من حيث عدة أبعاد: الجغرافيا، مراحل التمويل، نوعية الأنشطة والمنتجات التي يتم تمويلها.

دراسة (الدماغ، 2006)[1]: هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى ملاءمة السياسة التمويلية المعتمدة في المصارف الإسلامية، وتقديم مقترح لتطوير السياسة التمويلية لدعم عمليات التمويل في البنوك الاسلامية في فلسطين، ويعالج البحث مشكلة أساسية تتمثل في قصور السياسة التمويلية لدي المصارف الاسلامية الفلسطينية، الآمر الذي يؤدي بدوره إلى تدني حجم التمويل الممنوح للغير، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واشتملت عينة الدراسة على موظفي التمويل العاملين بالبنوك الإسلامية الثلاثة العاملة في فلسطين وفروعها البالغ عددها 17 فرعا، وذلك من خلال توزيع 112 استبانة على المسؤولين في إدارة التمويل والمديرين العاملين في تلك البنوك.

توصلت الدراسة إلى عدم وجود سياسات تمويلية مكتوبة لدي المصارف الاسلامية الفلسطينية، وأن نجاح السياسة التمويلية يزداد كلما كان هناك تنويع في أساليب التمويل الإسلامي واستخدام الأدوات التمويلية الجديدة، وسلامة الضمانات المقدمة من قبل العميل، أوصت الدراسة بعدة توصيات، من أهمها: حث البنوك الإسلامية الفلسطينية على تنويع أساليب التمويل في سياساتها التمويلية واستحداث أوعية ادخارية طويلة الأجل لزيادة ودائعها، كما أوصت بضرورة مراعاة آجال التمويل والتوزيع الجغرافي والاقتصادي عند أعداد السياسة التمويلية ومراعاة صلاحية اتخاذ القرار التمويلي عند إعداد السياسة التمويلية.

وتتمثل إضافات هذا البحث إلى الدراسات السابقة فيما يأتي:

1. تتناول هذه الدراسة البنوك الإسلامية في مصر ودورها في تمويل المشروعات ذات المخاطر العالية وهو ما لم تتناوله أي دراسة أخرى، حيث تناولت دراسات

(1) زياد جلال الدماغ: إطار مقترح لتطوير السياسة التمويلية لدعم عمليات التمويل في المصارف الإسلامية دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الفلسطينية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، (فلسطين، 2006).

قليلة جدا رأس المال المغامر والبنوك الإسلامية كل على حدة، ومن ثم تساهم في سد الفجوة المعرفية في هذا المجال.

2. تركز هذه الدراسة على الجانب التطبيقي لقياس دور البنوك الإسلامية في تمويل مشروعات رأس المال المغامر في مصر، من خلال تصميم استمارة استبيان وزعت على الأطراف المعنية بالبنوك الإسلامية العاملة في مصر.

ومما سبق يمكن تقسيم البحث إلى العناصر التالية:

أولاً- مفهوم رأس المال المغامر (المفهوم، النشأة، الخصائص).

ثانياً- المشاركة كإحدى صيغ التمويل في البنوك الإسلامية.

ثالثاً- التجربة المصرية في إنشاء البنوك الإسلامية.

رابعاً- التحليل الإحصائي لدور البنوك الإسلامية في تمويل رأس المال المغامر.

خامساً- النتائج والتوصيات.

أولاً- مفهوم رأس المال المغامر (المفهوم، النشأة، الخصائص):

ترجع أصول وفكرة رأس المال المغامر في اقتصاديات الدول الغربية إلى الاقتصاد الإسلامي، الذي يستند إلى أسلوب أو مبدأ المشاركة في الربح أو الخسارة، حيث يمكن النظر إلى تمويل رأس المال المغامر من منظور إسلامي من زاويتين، الزاوية الأولى: توضح من خلال الصيغة العامة والإجراءات التي يتم بها هذا التمويل أنه لا يخل بالمبدأ العام (الغنم بالغرم) أو الاشتراك في الربح والخسارة، وليس ديناً يحصل على سعر فائدة ثابتة محددة مسبقاً ويعد ربا محرّم في الشريعة الإسلامية، والزاوية الثانية: تتمثل في اقتران رأس المال المغامر بالمشاركة بصفة عامة وبشركات العنان بصفة خاصة، حيث يعد رأس المال المغامر صورة من صور الاستثمار النشط المبني على أدوات المشاركة في حقوق الملكية[1].

(1) أحمد بن قطاف وعبد الفتاح علاوي، مرجع سابق: ص6.

1. مفهوم رأس المال المغامر:

رأس المال المغامر «هو استثمار نشط بالأموال الخاصة وشبه الخاصة، يقوم بموجبه المستثمرون بالمساهمة المؤقتة (متوسطة أو طويلة الأجل) في رأس مال المشروعات الناشئة عالية التكنولوجيا عادة والمتضمنة لمخاطر عالية، وذلك مقابل الحصول على عائد كبير نسبياً»[1].

كما يُعرف «بأنه عبارة عن أسلوب أو تقنية لتمويل المشروعات الاستثمارية، وهذه التقنية لا تقوم بتقديم النقد فحسب بل تقوم على أساس المشاركة في تمويل المشروع دون ضمان العائد أو مبلغه بتلك الأموال»[2].

وقد عرّفته الجمعية الأوروبية «بأنه كل رأس مال يوظف بواسطة وسيطاً ماليا متخصصا في المشروعات ذات المخاطر المرتفعة التي تتميز باحتمالات عالية من النمو، ولكنها لا تتضمن في ذات الوقت يقين بالحصول على دخل أو التأكد من استرداد رأس المال في التاريخ المحدد»، وهو ما يعني أن هذه الحالة تعد مصدراً للمخاطرة والمغامرة أملاً في الحصول على قيمة مضافة مرتفعة في المستقبل، وذلك عندما يتم بيع حصة هذا الوسيط المالي بعد عدة سنوات تعويضاً عن المخاطرة أو المغامرة[3].

وفي تعريف البنك المركزي الألماني «رأس المال المغامر يمثل الحصص المأخوذة في المنشآت الناشئة الصغيرة والمتوسطة والمبتكرة تكنولوجياً، التي رغم انخفاض أرباحها الحالية، إلا أنها تمتلك استعدادات نمو ضمنية واسعة وكافية». ويمكن القول إن رأس المال المغامر أنقذ الولايات المتحدة الأمريكية من التخلُّف التكنولوجي أمام اليابان، حيث إنه يعطي للمشاريع الريادية والابتكارات مثل شركات ماكنتوش وميكروسوفت[4].

---

(1) محمد سبتي، فعالية رأس المال المخاطر في تمويل المشاريع الناشئة – دراسة حالة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة (Finelep)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، (الجزائر، 2008 / 2009): ص42.

(2) دراجي كريمو، شركات رأس المال المخاطر كآلية لتمويل المؤسسات (دراسة حالة الجزائر)، جامعة الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد (9)، (الجزائر، سبتمبر 2013). ص346.

(3) عبدالله بلعيدي، التمويل برأس المال المخاطر (دراسة مقارنة مع التمويل بنظام المشاركة)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، (الجزائر، 2007 / 2008): ص88.

(4) بريبش السعيد، رأس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (دراسة حالة شركة Sofinance)، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، مجلة الباحث، العدد الخامس، (الجزائر، 05 / 2007): ص8.

2. نشأة رأس المال المغامر:

ترى إحدى الدراسات أن النشأة التاريخية لرأس المال المغامر ترجع إلى القرن التاسع عشر، عندما اختفى أسلوب المضاربة الذي اقتبسته أوروبا من الاقتصاد الإسلامي، ثم أخذ يظهر مرة أخرى في شكل شركات رأس المال المغامر، أما نشأته في العصر الحديث فترجع إلى العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين، حيث بدأ رأس المال المغامر في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال بعض الأفراد والعائلات الغنية، الذين قدموا التمويل لمشروعات جديدة أصبحت الآن من الشركات الناجحة والمشهورة مثل Xerox وEastern Airlines، ثم قام الجنرال الفرنسي «دوريو» في عام 1946 بإنشاء أول مؤسسة متخصصة في رأس المال المغامر في مدينة ماستشوس في الولايات المتحدة الأمريكية[1]، والتي تخصصت في تمويل صناعات الحاسبات الآلية والإلكترونيات وتكنولوجيا المعلومات، وذلك للاستجابة لاحتياجات تمويل شركات متوسطة وصغيرة في مجال التقدم التكنولوجي، وقد عرفت أوروبا مؤسسات رأس المال المغامر في بروكسل عام 1983 لتطوير تقنية رأس المال المغامر[2].

3. خصائص رأس المال المغامر:

يتضح من خلال استعراض مفهوم رأس المال المغامر ونشأته أنه يتميز بالخصائص أو السمات التالية:

- استثمار خطر: يرجع الخطر العالي لهذا النوع من الاستثمار إلى الطبيعة الخاصة للمشروعات الناشئة، حيث تكون المخاطر المرتبطة بالمراحل المبكرة عادةً أكبر من المراحل اللاحقة للنمو، ويكون المستثمرون مهددون بفقدان كل أو جزء من استثماراتهم في تلك المشروعات، ونظرا لارتفاع المخاطر فإنهم يتوقعون عائدًا مرتفعًا نسبيا[3].

- المشاركة: تمويل مشروعات رأس المال المغامر هي طريقة أو تقنية لتمويل المشروعات الاستثمارية ذات المخاطر العالية والأرباح الواعدة، حيث لا تقوم هذه التقنية على التمويل بالمال فقط، كما هو الحال في التمويل المصرفي التقليدي

(1) محمد عبده محمد مصطفى، مرجع سابق: ص1596.
(2) بريبش السعيد، مرجع سابق: ص41.
(3) محمد سبتى، مرجع سابق: ص42.

ولكـن علـى أسـاس المشـاركة، حيـث يمـول البنـك الشـركة دون ضمـان، ومـن ثـم المخاطـرة بالمـال كمـا يشـاركها فـي إدارة المشـروع[1].

- الفتـرة الزمنيـة: يتميـز نشـاط رأس المـال المغامـر بوجـود فتـرة زمنيـة محـددة مسـبقاً للتمويـل، بصـرف النظـر عـن العمـر الاقتصـادي أو الفنـي للمشـروع موضـوع التمويل، حيـث لا يدخـل رأس المـال المغامـر لتمويـل المشـروع ويبقـى مسـتمراً، ولكـن ليخـرج بعـد فتـرة تتـراوح مـن 5 إلـى 7 سـنوات[2].

- الـدور النشـط للمسـتثمر: يـؤدي المسـتثمر فـي مجـال رأس المـال المغامـر دوراً نشـطاً داخـل المشـروع الـذي يتـم تمويلـه، حيـث يقـوم بتقديـم النصـح والإرشـاد والخبـرة لإدارة المشـروع، وغالبـاً مـا يكـون لـه ممثليـن فـي مجـال إدارة المشـروع[3].

- التنميـة والتطويـر: هـذا النـوع مـن التمويـل قـادر علـى تمويـل مشـروعات مرتفعـة المخاطـر، التـي لا يتجـرأ علـى خوضهـا إلا الـرواد القـادرون، ويعـوض هـذا الخطـر بالمكاسـب والعائـد المرتفـع، وقـد ثبـت هـذا فـى تمويـل شـركات مبتدئـة مثـل آبـل وميكروسـوفت ولميـدرال اكسـبريس التـي لـم تتحمـس لهـا مصـادر التمويـل التقليديـة[4].

ومـن التحليـل السـابق لـرأس المـال المغامـر يتضـح أنـه يتشـابه وأقـرب إلـى صيغة المشـاركة بالمقارنـة بصيـغ التمويـل الإسـلامي الأخـرى، لذلـك رأت الباحثـة ضـرورة إلقـاء الضـوء علـى هـذه الصيغـة.

ثانياً- المشاركة باعتبارها إحدى صيغ التمويل في البنوك الإسلامية:

تتعـدد صيـغ تمويـل المشـروعات الاسـتثمارية فـي البنـوك الإسـلامية، وبصفـة عامـة يمكـن تقسـيم عقـود التمويـل الإسـلامي إلـى نوعيـن رئيسـين، النـوع الأول: يسـمى بعقـود المبادلـة، ويتضمـن عقـود المرابحـة والإيجـار والسـلم، أمـا النـوع الثاني: فيسـمى بعقـود المشـاركة ويتضمن عقـود المضاربـة والمشـاركة[5]، وتتفـق جميـع هـذه الصيـغ فـي عـدة سـمات أهمهـا: الابتعـاد

(1) Ezzat Molouk Kenawy & Mohamed Fathy Abd-el Ghany, Op. Cit. p3600.

(2) د. سامي عبد الباقي: دليل المستثمر لمفهوم ونشاط رأس المال المخاطر، الهيئة العامة للرقابة المالية، سلسلة توعية المستثمر المصري في مجال سوق المال، (القاهرة، يوليو 2010): ص12.

(3) المرجع السابق مباشرة: ص13.

(4) بربيش السعيد، مرجع سابق: ص10.

(5) Elsayed Elsiefy, Op. Cit.: p57.

عن التعاملات الربوية التي تتعامل بها البنوك التقليدية، حيث إنها صيغ تحمي المجتمع الإسلامي من التعامل بالفائدة المحددة سلفاً والمحرمة شرعاً[1]، فالبنوك الإسلامية تتعامل بالمال على طبيعته ووظيفته الأساسية وهي أنه وسيط أو وسيلة للتبادل وليس سلعة، وهو ما يجعلها تختلف عن البنوك التقليدية، التي تتعامل مع المال على أنه سلع تباع وتشتري وتحقق الأرباح، حيث تقوم البنوك الإسلامية باستثمار المال وفق قاعدة «الغنم والغرم» التي تسوي بين طرفي العملية الاستثمارية في اقتسام الأرباح حسب نصيب كل منهما، وتحمل الخسارة حسب وضع كل منهما سواء كان صاحب رأس مال أو صاحب جهد[2].

تعتبر المشاركة إحدى أساليب التمويل في البنوك الإسلامية، حتى أنه يطلق على البنوك الإسلامية في كثير من الأحيان اسم «بنوك المشاركة»؛ لأنها تولي اهتماماً واضحاً لهذا الأسلوب التمويلي المتميز، الذي منحها سمات ميزتها عن غيرها من البنوك التقليدية[3]، وتقوم المشاركة على تقديم الطرفين التمويل اللازم لمشروع معين، على أن يتشاركا في الناتج المحتمل من ربح أو خسارة من خلال طرق التوزيع التي سبق الاتفاق عليها[4]، ولا يشترط المساواة في حصص رأس المال بين الشركاء أو المساواة في العمل أو المسؤوليات تجاه الشركة، كما لا يشترط تساوي نسب الأرباح أو الخسائر بين الشركاء، وتعتبر المشاركة من أهم أدوات العمل في البنوك الإسلامية، للقضاء على الخلل الذي تعاني منه البنوك التقليدية، والمتمثل في انقطاع الصلة بين عوائد رأس المال ومخاطره[5].

وقد اختلفت أراء الباحثين في تكييف صيغة المشاركة من الناحية الشرعية؛ إذ انقسمت آراؤهم إلى ثلاثة آراء، الأول: يرى أنها شركة مضاربة، والثاني: يرى أنها شركة عنان، والثالث: يرى أنها تجمع بين عناصر من شركة المضاربة وأخرى من شركة العنان في

(1) Ahmed El-Galfy & Khiyar Abdalla Khiyar, Islamic banking and economic growth: a review, the journal of applied business research, Vol. 28, No 5, (September/October 2012): p946.

(2) محمد أحمد علي دابو، منتجات العمل المصرفي الإسلامي كبديل للتمويل بالقروض (دراسة تطبيقية مقارنة)، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، الإسماعيلية، (مصر، 2014): ص13.

(3) قادري محمد الطاهر وآخرون، المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، مكتبة حسن العصرية، بيروت، (لبنان، 2014): ص74.

(4) عصام أبو النصر، تطبيق المضاربة والمشاركة الثابتة والمتناقصة في التمويلات المصرفية، المؤتمر الرابع للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، (مملكة البحرين، 3 - 4 أكتوبر، 2004): ص3.

(5) نغم حسين نعمة ورغد محمد نجم، المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي: الواقع والتحديات، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (12)، العدد (2)، (العراق، 2010): ص130.

نفس الوقت، ولكن اتفقت البحوث المعاصرة على اعتبارها شركة عنان، وذلك لتطابقهما في الخصائص[1]، ورغم ذلك تعاني البنوك الإسلامية من مشكلة الوكالة Agency problem، والتي تمثل العلاقة بين البنك الإسلامي والمستثمر، والتي تشتمل على مخاطرة عندما يسعى المدير المسيطر على المشروع لتحقيق مصالحه على حساب الشريك الغائب، بمعنى أن المستثمر قد يحتال في احتساب الأرباح أو يهدر المال، من خلال الإدارة السيئة للمشروع، بالإضافة إلى انتشار الفساد في الدول النامية، مما يصعب الوصول إلى المعلومات المحاسبية الدقيقة، وذلك بالرغم من أنه في حالة المشاركة يقوم البنك بالمشاركة في إدارة المشروع وهو ما يضع على عاتقه تكاليف إضافية، مما يدفع البنك إلى استخدام الصيغ التمويلية الأقل تكلفة[2].

ونخلص مما سبق إلى أن نظام المشاركة يعتمد بشكل مباشر على رأس المال المغامر؛ لذا فهو يساهم في توفير أحد الموارد النادرة، والتي تسعى الدول المختلفة لتشجيعها بسبب أهميتها للنشاط الاقتصادي بصفة عامة والنشاط الاستثماري بصفة خاصة، لأن رأس المال المغامر يعد مطلباً أساسياً للمشروعات الاستثمارية التي تتبنى أفكارًا ابتكارية جديدة، كما أن أسلوب المشاركة يعد بديلاً شرعياً ملائماً للمؤسسات المالية العصرية يمكنها الاعتماد عليه في القيام بالأنشطة الاستثمارية المختلفة كبديل للتمويل القائم على نظام الاقراض بالفائدة الثابتة في البنوك التقليدية[3].

ثالثاً- التجربة المصرية في إنشاء البنوك الإسلامية:

بلغ حجم الصناعة المصرفية الإسلامية نحو 1.5 تريليون دولار في عام 2013، وبلغ حجم العمل المصرفي الإسلامي في مصر نحو 114 مليار جنيه، تشكل نسبة 7% من حجم السوق المصرفي المصري، كما بلغ حجم التمويل الإسلامي نحو 76.4 مليار جنيه تشكل

(1) الغريب ناصر، أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل، الطبعة الأولى، دار أبوللو للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (مصر، 1996): ص158.

(2) Tark El-Ghamrawy, The Islamic banking model: a prospective channel for development in Egypt?, the Egyptian center for economic studies, working paper No. 171, (Egypt, August, 2012): p6.

(3) محمد عبد المنعم أبو زيد: النشاط الاستثماري للمصارف الإسلامية ومعوقاته، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، (مصر، 1991): ص51.

نسبة 6.2% من حجم السوق المصرفي المصري في عام 2013[1].

وقد شَرُفت مصر بأن أول تجربة للبنوك الإسلامية كانت على أرضها، وهي تجربة «بنوك الادخار المحلية» عام 1963 بمدينة ميت غمر التابعة لمحافظة الدقهلية، حيث قامت فكرة هذه البنوك على جمع مدخرات من المزارعين المصريين، واستثمارها في بناء السدود واستصلاح الأراضي، واقتسام العوائد أو الأرباح بين الأطراف المشاركة[2]، وقد بلغ عدد المودعين في هذا البنك نحو 17560 مودع في أول سنة زادت إلى نحو 251152 مودع في عام 1966 / 1967 بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ نحو 538.3%[3]، ثم تم إنشاء بنك ناصر الاجتماعي في عام 1971 كأول بنك في مصر ينص في قانون إنشائه على عدم التعامل بالفائدة البنكية المدينة والدائنة، وهذا البنك مملوك بالكامل للدولة، ويتلقى هذا البنك الودائع ويستثمرها في المشروعات والمقاولات الصغيرة، ويوزع أرباحه على المودعين كل بحسب حصة أمواله في الاستثمارات، وقد حقق البنك نجاحاً كبيراً خاصة لدى الطبقة المتوسطة، حيث إنه يعمل على تمويل الحج والدراسة الجامعية[4].

في عام 1972، قامت مصر بإعداد واحدة من أهم الدراسات لإقامة النظام المصرفي الإسلامي، التي قُدمت إلى مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي بجدة، بهدف وضع خطة عملية لإنشاء بنوك إسلامية محلية وبنك إسلامي دولي واتحاد دولي للبنوك الإسلامية، وتم إنشاء العديد من البنوك الإسلامية بالدول العربية (البنك الإسلامي للتنمية بالسعودية عام 1974، بنك دبي الإسلامي بالإمارات عام 1975، بنك التمويل الكويتي عام 1977)[5] وغيرها من الدول الإسلامية التي عملت على تأسيس المصارف الإسلامية من خلال إصدار قوانين حولها، ففي ماليزيا أصدر البرلمان الماليزي قانون البنوك الإسلامية في عام 1982، وفي تركيا صدر قانون تنظيم نشاط التمويل اللاربوي في عام 1983 والذي

(1) علاء مصطفى عبد المقصود أبو عجيلة، التمويل الإسلامي ودوره في تمويل المنشآت الصغيرة، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، (مصر، 2017): ص161.

(2) عيشوس عبده: تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية (دراسة حالة)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، (الجزائر، 2008 / 2009): ص9.

(3) Mahmoud Mohieldin, Islamic finance in Egypt, the Egyptian center for economic studies, working paper No. 1, (July, 1997, Egypt): p13.

(4) نغم حسين نعمة ورغد محمد نجم، مرجع سابق: ص136.

(5) مسعد زين الدين، حول دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية- دراسة ميدانية على بنك فيصل الإسلامي المصري، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مجلة البحوث العلمية، العدد الثاني، (مصر، سبتمبر، 1993): ص24.

سمي «ببيوت التمويل الخاصة»[1].

ويمكن القول أن نقطة التحوّل في التمويل الإسلامي في مصر كانت مع مبادرة الملك فيصل لتأسيس أول بنك إسلامي خاص، وهو بنك فيصل الإسلامي المصري FIBE[2] عام 1977، في شكل شركة مساهمة تعمل وفقاً للقانون رقم 48 لسنة 1977 المعدل بالقانون رقم 43 لسنة 1981، وبرأس مال قدره 500 مليون دولار، ويعزي إنشاء هذا البنك إلى الفوائض البترولية في دول الخليج العربي بسبب ارتفاع أسعار البترول في أوائل السبعينيات من القرن العشرين، وكذلك في رغبة الحكومة المصرية في جذب رؤوس الأموال العربية للاستثمار في مصر[3]، وقد تم إنشاء صندوق استثمار بنك فيصل الإسلامي في عام 2004 في السوق المصري، تبعه بعد ذلك أنشاء العديد من الصناديق الإسلامية التي استطاعت جذب شريحة جديدة من المستثمرين[4].

ويعد البنك الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية، الذي أُسس عام 1980 تحت قانون الاستثمار رقم (43) لسنة 1974، ثاني بنك إسلامي خاص في مصر، وهو يصنف كبنك استثماري بالرغم من ان الأنشطة التي يمارسها لا تختلف عن أنشطة بنك فيصل الإسلامي المصري، وفي عام 2006 تم دمج البنك الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية وبنك الاتحاد وبنك النيل في كيان جديد بإسم البنك المتحد The United Bank[5]، ويملك البنك المركزي المصري 99.9% من رأس ماله، ويبلغ رأس ماله المدفوع نحو مليار جنيه مصري، وهو بذلك يعد ثالث أكبر كيان مصرفي في مصر، ويوضح الجدول رقم (1)، أهم البنوك الإسلامية العاملة في القطاع المصرفي المصري مرتبة طبقاً لسنوات تأسيسها.

(1) محمد يحيى الرفيق، أثر التمويل المصرفي الإسلامي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والتنمية في الجمهورية اليمنية «دراسة تحليلية قياسية»، www.kantakji.com/media/4994 / doc.b162 . p12

(2) Faysel Islamic Bank of Egypt.

(3) مصطفى إبراهيم محمد مصطفى، تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية (دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية)، رسالة ماجستير، الجامعة الأمريكية المفتوحة، (القاهرة، 2006): ص31.

(4) محمد نور الدين، مرجع سابق: ص20.

(5) Sherin Galal Abdullah Mouawad, The development of Islamic finance: Egypt as a case study, emerald group publishing limited, journal of money laundering control, Vol. 12, No. 1, (2009): p78.

جدول رقم (1): البنوك الإسلامية وفروعها العاملة في مصر

م	اسم البنك	عدد الفروع	سنة التأسيس
1	بنك ناصر الاجتماعي	90	1971
2	بنك فيصل الإسلامي المصري	31	1977
3	بنك بركة	27	1978
4	مصرف أبو ظبي الإسلامي	70	1997
5	البنك المتحد	48	2006

المصدر: قامت الباحثة بتجميع البيانات من مصادر مختلفة.

ويجدر الإشارة إلى أن بنك فيصل الإسلامي المصري يقوم بتمويل بعض مشروعات رأس المال المغامر عن طريق المشاركة التي تتم برأس مال نقدي، إلا أن هذه المشاركات لا تمثل سوى نسبة ضعيفة جدا من إجمالي التمويلات المحلية، ويرجع ضعفها إلى عدم ثقة البنك في التعامل في هذا المجال، وندلل على ذلك بأن البنك لم يشارك في هذا النوع من الشركات خلال العشرين سنة الماضية سوى في ثلاث شركات فقط هي:

1. شركة بنوك مصر للتقدم التكنولوجي التي يشارك فيها البنك بنحو 2.212 مليون جنيه.
2. شركة الأهلي لأجهزة الحاسب الآلي (A.C.E) التي يشارك فيها البنك بنحو 300 ألف جنيه.
3. شركة صندوق تنمية التكنولوجيا التي يشارك فيها البنك بنحو 15 مليون جنيه.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن البنوك التقليدية اتجهت إلى إنشاء فروع متخصصة تقدم المنتجات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويعد بنك مصر أول هذه البنوك حيث قام بإنشاء أول فرع يقدم المنتجات المصرفية الإسلامية في عام 1980، الذي أطلق عليه «فرع الحسين للمعاملات الإسلامية» ونتيجة لنجاح هذا الفرع، قام بنك مصر بتحويل المزيد من فروعه للمعاملات الإسلامية، وتم إنشاء إدارة مستقلة تشرف على هذه الفروع.

رابعاً- التحليل الإحصائي لدور البنوك الإسلامية في تمويل رأس المال المغامر:

1. مجتمع البحث واختيار العينة محل الدراسة:

أ. مجتمع الدراسة:

يشمل مجتمع الدراسة البنوك الإسلامية في مصر.

ب. عينة الدراسة:

تتكون عينة الدراسة من (61) من العاملين بإدارات الاستثمار والشركات بالبنوك الإسلامية تم اختيارهم باستخدام العينة العشوائية البسيطة.

جدول رقم (2): توزيع عينة الدراسة

الوظيفة	عدد القوائم المسلمة	عدد القوائم المستلمة	عدد القوائم الصالحة للتحليل	نسبة الاستجابة
العاملين بإدارة الاستثمار وإدارة الشركات	**75**	**61**	**61**	**% 81.3**

ج. متغيرات الدراسة:

متغير مستقل وهو نشاط البنوك الإسلامية في مصر.

متغير تابع وهو تمويل مشروعات رأس المال المغامر في مصر.

2. التحليل الإحصائي للبيانات:

- بعد ترميز وتفريغ البيانات وإدخالها للحاسب الآلي، تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) في إجراء التحليل الإحصائي للبيانات على النحو التالي:

أ. الموثوقية ومعامل الصدق.

ب. التوزيع التكراري والأهمية النسبية واتجاه مقياس ليكرت الخماسي.

ج. اختبارات الفروض.

وتتناول الباحثة كل عنصر من العناصر السابقة بشيء من التفصيل كما يأتي:

أ. الموثوقية ومعامل الصدق:

تم حساب موثوقية الاستبيان من خلال معامل الفا كرونباخ لكل محور من محاور الدراسة علي حدى ولكل الدراسة ككل، وتم أيضا حساب معامل الصدق كما هو موضح بالجدول الاتي:

جدول رقم (3)

المحور	عدد المفردات	معامل الفا كرونباخ	معامل الصدق الذاتي
الأول	**12**	**0.831**	**0.912**
الثاني	**6**	**0.562**	**0.750**
الدراسة ككل	**18**	**0.671**	**0.819**

ومن الجدول السابق نستطيع قبول قيم معاملات الفا كرونباخ، مما يعكس مدي ثبات البيانات في كل محور من محاور الاستبانة وفي كل الاستبانة بصفة عامة، وأيضا نقبل قيم معاملات صدق المفردات مما يعكس مصداقية المقياس.

- ويمكننا استخدام مقياس آخر للصدق يسمي بصدق الاتساق، عن طريق حساب معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية للمقياس، وكل بعد من أبعاد المقياس باستخدام معامل ارتباط سبيرمان (وذلك نظرا لعدم خضوع المحاور الفرعية للتوزيع الطبيعي).

جدول رقم (4)

م	الأبعاد	معامل الارتباط مع إجمالي المقياس	القيمة الاحتمالية
1	**المحور الأول**	*0.895	0.00
2	**المحور الثاني**	*0.498	0.00

* دال عند مستوى (0.05)

يتضح من الجدول السابق: أن جميع معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية لإجمالي المقياس وابعاد المقياس معنوية عند مستوي دلالة إحصائية يساوي 0.05، مما يدل على صدق جميع ابعاد المقياس.

ب. التوزيع التكراري والأهمية النسبية:

المحور الأول

يحتوي المحور الاول علي 12 عبارات حول نشاط البنوك الإسلامية في مصر، وقد تم حساب التوزيع التكراري والأهمية النسبية واتجاه مقياس ليكرت لكل عبارة على حدة.

جدول رقم (5)

العبارة		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	اتجاه ليكرت
1 - لا تتبنى البنوك الإسلامية في مصر تمويل مشروعات **VC** (رأس المال المغامر).	التكرار	**16**	**30**	15	--	--	1.984	0.719	موافق
	النسبة المئوية	**26.2**	**49.2**	24.6	--	--			
2 - تمويل مشروعات **VC** بنظام المشاركة يرهق البنك إداريا وماليا بمشاكل متابعة تلك الشركات التي يستثمر أمواله بها.	التكرار	**16**	**30**	**15**	--	--	1.984	0.719	موافق
	النسبة المئوية	**26.2**	**49.2**	**24.6**	--	--			
3 - اشتراط البنك تمويل المشروعات المجدية جدا (مضمونة العائد) يحرم مشروعات **VC** من تمويل البنك الإسلامي.	التكرار	**16**	**44**	**1**	--	--	1.754	0.471	موافق بشدة
	النسبة المئوية	**26.2**	**72.1**	**1.6**	--	--			

4 - اشتراط البنك على طالب التمويل تقديم دراسة جدوى مع عدم اتقانهم لها يحرم مشروعات **VC** من الحصول على تمويل البنوك الاسلامية.	التكرار	**15**	**31**	15	--	--	2.000	0.707	موافق
	النسبة المئوية	**24.6**	**50.8**	24.6	--	--			
5 - تفضل البنوك الاسلامية تقديم مشروعات معينة (زراعية، صناعية، اسكان، الخ) يؤدى إلى حرمان مشروعات **VC** من التمويل.	التكرار	**16**	**45**	--	--	--	1.738	0.444	موافق بشدة
	النسبة المئوية	**26.2**	**73.8**	--	--	--			
6 - عدم كفاءة بعض اصحاب مشروعات **VC** في ادارة المشروعات وتسويق منتجاتها يحرمها من تمويل البنوك الاسلامية.	التكرار	--	**15**	**46**	--	--	2.754	0.434	محايد
	النسبة المئوية	--	**24.6**	**75.4**	--	--			
7 - فشل بعض اصحاب مشروعات **VC** فى السابق فى ادارة مشروعاتهم يجعل البنوك الاسلامية تتردد في تقديم التمويل للمشروعات.	التكرار	--	**15**	**30**	**16**	--	3.016	0.719	محايد
	النسبة المئوية	--	**24.6**	**49.2**	**26.2**	--			

8 - عدم تقديم أصحاب مشروعات **VC** ضمانات للقروض يحرمها من تمويل البنوك الإسلامية.	التكرار	--	**30**	**31**	--	--	2.508	0.504	موافق
	النسبة المئوية	--	**49.2**	**50.8**	--	--			
9 - تفضيل البنوك الإسلامية لأصحاب اتجاهات معينة في الرأي يحرم الكثير من مشروعات **VC** من الحصول على تمويل البنوك.	التكرار	--	**1**	**60**	--	--	2.984	0.128	محايد
	النسبة المئوية	--	**1.6**	**98.4**	--	--			
10 - اشتراط البنوك الإسلامية صيغ معينة للتمويل يحرم مشروعات **VC** من الاستفادة من هذا التمويل.	التكرار	--	**33**	**15**	13	--	2.672	0.811	محايد
	النسبة المئوية	--	**54.1**	**24.6**	21.3	--			
11 - أغلب الأنشطة المرتبطة بهذا النوع من التمويل أنشطة هامشية لا تمولها البنوك الإسلامية.	التكرار	--	--	**2**	**44**	15	4.213	0.487	غير موافق على الإطلاق
	النسبة المئوية	--	--	**3.3**	**72.1**	24.6			
12 - ارتفاع نسبة المخاطرة المتعلقة بتمويل مشروعات **VC** يحرم مشروعات **VC** من تمويل البنوك الإسلامية.	التكرار	**45**	**16**	--	--	--	1.262	0.444	موافق بشدة
	النسبة المئوية	**73.8**	**26.2**	--	--	--			
المتوسط المرجح لإجمالي المحور الأول هو **2.406**									موافق

ويتضح من الجدول السابق أن اتجاه آراء عينة الدراسة هو الموافقة حول نشاط البنوك الإسلامية في مصر.

المحور الثاني

يحتوي المحور الثاني على 6 عبارات حول تمويل مشروعات رأس المال المغامر في مصر، وقد تم حساب التوزيع التكراري والأهمية النسبية واتجاه مقياس ليكرت لكل عبارة على حدة.

جدول رقم (6)

العبارة		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	اتجاه ليكرت
1 - انخفاض فرص تمويل مشروعات **VC** في مصر بصفة عامة.	التكرار	**15**	**30**	**9**	7	--	2.131	0.922	موافق
	النسبة المئوية	**24.6**	**49.2**	**14.8**	11.5	--			
2 - ليست كل صيغ التمويل بالبنوك الإسلامية مناسبة لتمويل VC.	التكرار	**15**	**30**	16	--	--	2.016	0.719	موافق
	النسبة المئوية	**24.6**	**49.2**	26.2	--	--			
3 - ضعف الكفاءة الإدارية والخبرة لأصحاب مشروعات VC يحد من قدرة تلك المشروعات في الحصول على التمويل اللازم.	التكرار	**11**	**15**	35	--	--	2.393	0.781	موافق
	النسبة المئوية	**18**	**24.6**	57.4	--	--			

4 - ارتفاع نسبة المخاطرة المتعلقة بمشروعات **VC** يحرمها من التمويل.	التكرار	**24**	**29**	8	--	--	1.738	0.681	موافق بشدة
	النسبة المئوية	**39.3**	**47.5**	13.1	--	--			
5 - اشتراط وجود مشروعات **VC** في مناطق معينة (مثل القرى الذكية، وديان التكنولوجيا) يحرم تلك المشاريع من الحصول على التمويل.	التكرار	--	**1**	**29**	15	16	3.754	0.869	غير موافق
	النسبة المئوية	--	**1.6**	47.5	24.6	26.2			
6 - فشل بعض اصحاب مشروعات VC في السابق في إدارة مشروعاتهم يجعل هناك صعوبة في تقديم التمويل اللازم لهم.	التكرار	--	**11**	31	19	--	3.131	0.695	محايد
	النسبة المئوية	--	**18**	50.8	31.1	--			
المتوسط المرجح لإجمالي المحور الثاني هو **2.527**									موافق

ويتضح من الجدول السابق أن اتجاه آراء عينة الدراسة هو الموافقة حول تمويل مشروعات رأس المال المغامر في مصر

ج. اختبارات الفروض:

- اختبارات جودة التوفيق

مـن أجـل اختبـار أن عبـارات الاسـتبيان تخضـع للتوزيـع الطبيعـي، تـم اسـتخدام اختبـار جـودة التوفيـق لكلموجـروف سـميرنوف لجميـع عبـارات الاسـتبيان كمـا هـي موضـح فـي الجدول التالـي:

جدول رقم (7)

العبارة	إحصاء كلموجروف سميرنوف	P-Value	نتيجة الاختبار
1	0.247	0.00	غير معنوي
2	0.247	0.00	غير معنوي
3	0.437	0.00	غير معنوي
4	0.254	0.00	غير معنوي
5	0.461	0.00	غير معنوي
6	0.469	0.00	غير معنوي
7	0.247	0.00	غير معنوي
8	0.344	0.00	غير معنوي
9	0.535	0.00	غير معنوي
10	0.337	0.00	غير معنوي
11	0.423	0.00	غير معنوي
12	0.461	0.00	غير معنوي
13	0.294	0.00	غير معنوي
14	0.247	0.00	غير معنوي
15	0.355	0.00	غير معنوي
16	0.257	0.00	غير معنوي
17	0.299	0.00	غير معنوي
18	0.263	0.00	غير معنوي

ويتضـح مـن الجـدول السـابق: أننـا نسـتطيع رفـض الفرضـي العدمـي لصالـح الفـرض البديـل القائـل: إن البيانـات لا تخضـع للتوزيـع الطبيعـي وذلـك لجميـع عبـارات الاسـتبانة عنـد مسـتوي معنويـة 0.05

- (اختبارات الإشارة):

فـي ظـل عـدم خضـوع العبـارات والمحـاور الرئيسـة للتوزيـع الطبيعـي، تـم اسـتخدام الإحصـاء اللامعلمـي وبالتحديـد اختبـار الإشـارة لبحـث الفـروض التاليـة:

الفرض الأول:

لا يوجد اتجاه عام لنشاط البنوك الإسلامية في مصر وذلك عند مستوي معنوية 0.05

الفرض الثاني:

لا يوجد اتجاه عام لتمويل مشروعات رأس المال المغامر في مصر وذلك عند مستوي معنوية 0.05

الفرض الأول: نتائج اختبارات الفروض للمحور الاول:

جدول رقم (8)

لا يوجد اتجاه عام لنشاط البنوك الإسلامية في مصر وذلك عند مستوي معنوية 0.05	P –value	الاتجاه	الإشارة
إجمالي المحور الأول	**0.00**	**معنوي**	**موجبة**

ممـا سـبق نرفـض الفـرض العدمـي القائـل إنـه لا يوجـد اتجـاه عـام لنشـاط البنـوك الإسـلامية فـي مصـر وذلـك عنـد مسـتوي معنويـة 0.05, وهـو اتجـاه إيجابـي (بالموافقـة كمـا هـو موضـح سـابقا فـي مقيـاس ليكـرت).

الفرض الثاني: نتائج اختبارات الفروض للمحور الثاني:

جدول رقم (9)

لا يوجد اتجاه عام لتمويل مشروعات رأس المال المغامر في مصر	P –value	الاتجاه	الإشارة
إجمالي المحور الثاني	**0.00**	**معنوي**	**موجبة**

ممـا سـبق نرفـض الفـرض العدمـي القائـل إنـه لا يوجـد اتجـاه عـام لتمويـل مشـروعات رأس المـال المغامـر فـي مصـر عنـد مسـتوي معنويـة 0.05 وهـو اتجـاه إيجابـي (بالموافقـة كمـا هـو موضـح سـابقا فـي مقيـاس ليكـرت).

فرضيـة البحـث: لا يوجـد أثـر ذو دلالـة إحصائيـة عنـد مسـتوى دلالـه (≤ 0.05) لـدور البنـوك الإسـلامية فـي تمويـل مشـروعات رأس المـال المغامـر فـي مصـر.

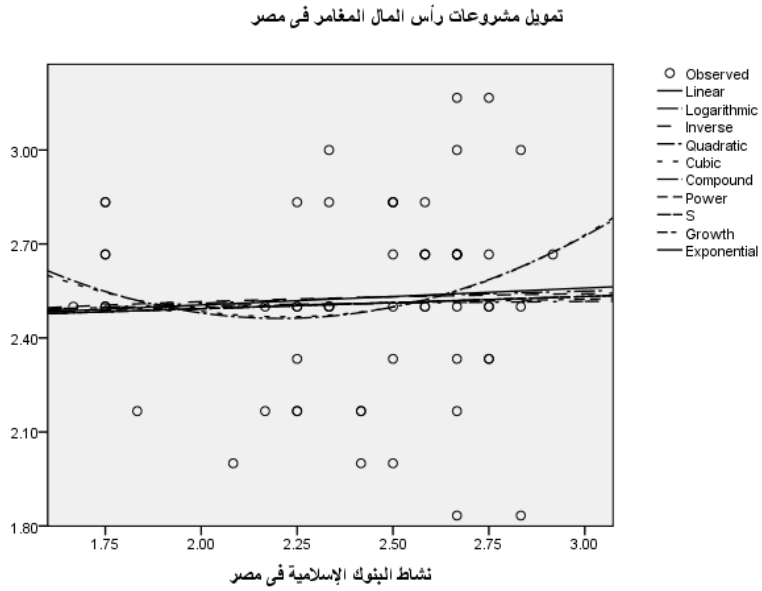
وفـي هـذه الفرضيـة سـوف يتـم اختبـار تأثيـر المتغيـر المسـتقل للدراسـة وهـو «نشـاط البنـوك الإسـلامية «علـى المتغيـر التابـع للدراسـة وهـو» تمويـل مشـروعات رأس المـال المغامـر فـي مصـر» وذلـك بعـدة نمـاذج انحـدار لبحـث معنويـة العلاقـة بيـن المتغيريـن وكانـت النتائـج كمـا يأتـي:

جدول رقم (10)

نموذج الانحدار	P-value	القرار عند مستوى معنوية 0.05
Linear	0.637	نموذج غير معنوي
Logarithmic	0.706	نموذج غير معنوي
Inverse	0.782	نموذج غير معنوي
Quadratic	0.441	نموذج غير معنوي
Cubic	0.471	نموذج غير معنوي
Compound	0.739	نموذج غير معنوي
Power	0.809	نموذج غير معنوي
S	0.885	نموذج غير معنوي
Growth	0.739	نموذج غير معنوي
Exponential	0.739	نموذج غير معنوي

ويتضـح مـن الجـدول السـابق أننـا فـي كل النمـاذج المذكـورة لا نرفـض الفـرض العدمـي القائـل إن:

لا يوجـد تأثيـر معنـوي لنشـاط البنـوك الإسـلامية فـي تمويـل مشـروعات رأس المـال المغامـر فـي مصـر وذلـك عنـد مسـتوي معنـوي 0.05، ويتضـح ذلـك مـن الشـكل البيانـي التالـي:



النتائج والتوصيات

النتائج:

1. لا يوجد تأثير معنوي لنشاط البنوك الإسلامية في تمويل مشروعات رأس المال المغامر في مصر وذلك عند مستوي معنوي 0.05، فما زالت تقنية رأس المال المغامر ظاهرة حديثة جداً ومحدودة في مصر بصفة عامة وفي البنوك الإسلامية العاملة في مصر بصفة خاصة.

2. يعد رأس المال المغامر تقنية مستحدثة تتناسب وطبيعة المرحلة الحالية التي تتميز بالتغيرات التكنولوجية السريعة، حيث إن التمويل التقليدي غير قادر على تلبية احتياجات تلك المشروعات بسبب قلة أو عدم وجود ضمانات.

التوصيات:

1. ضرورة قيام مصر بتشجيع إنشاء البنوك الإسلامية والتوسع في البنوك القائمة منها، حتى تستطيع جذب رؤوس الأموال العربية لتمويل خطط التنمية الاقتصادية في مصر.
2. ضرورة قيام البنوك الإسلامية بالتوسع في تمويل المشروعات عالية المخاطر من خلال نظام التمويل بالمشاركة، حيث أنها المشروعات التي يمكن أن تحقق أرباح عالية وتخدم أهداف التنمية الاقتصادية في مصر.
3. ضرورة اهتمام البنوك الإسلامية بإنشاء وحدة أو إدارة لدراسات الجدوى الاقتصادية، وذلك لدراسة المشروعات الاستثمارية التي تنطوي على مخاطرة عالية وتحتاج لتمويلها بنظام المشاركة.
4. يمكن للبنوك الإسلامية التمويل غير المباشر لتلك الشركات ذات المخاطر العالية من خلال إنشاء شركات متخصصة في رأس المال المغامر لتلعب هذا الدور في التمويل.
5. وأخيراً تأهيل وتدريب العاملين بالبنوك الإسلامية للتعامل مع هذا النوع من التمويل.

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع العربية:

بلعيدي، عبدالله (2007). التمويل برأس المال المخاطر (دراسة مقارنة مع التمويل بنظام المشاركة) [رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر].

الجويفل، محمود سلامة سليمان (2012/2013). دور البنوك الإسلامية في تمويل المنشآت الأردنية الصغيرة والمتوسطة الحجم (دراسة ميدانية) [رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط].

دابو، محمد أحمد علي (2014). منتجات العمل المصرفي الإسلامي كبديل للتمويل بالقروض (دراسة تطبيقية مقارنة) [رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة قناة السويس].

الدماغ، زياد جلال (2006). إطار مقترح لتطوير السياسة التمويلية لدعم عمليات التمويل في المصارف الإسلامية دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الفلسطينية [رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية].

الرفيق، محمد يحي (د.ت.). أثر التمويل المصرفي الإسلامي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والتنمية في الجمهورية اليمنية (دراسة تحليلية قياسية). www.kantakji.com/media/4994/b162.doc

أبو زيد، محمد عبد المنعم (1991). النشاط الاستثماري للمصارف الإسلامية ومعوقاته [رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية].

زيـن الديـن، مسـعد (1993). حـول دور البنـوك الإسـلامية في التنميـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة (دراسـة ميدانيـة عـلى بنك فيصل الإسـلامي المـصري). كليـة التجـارة، جامعة الإسـكندرية. مجلـة البحـوث العلمية، *2*.

سـامي، عبـد البـاقي (2010). دليـل المسـتثمر لمفهوم ونشـاط رأس المـال المخاطر، الهيئـة العامة للرقابة المالية، سلسـلة توعية المسـتثمر المـصري في مجال سـوق المال.

سـبتي، محمد (2008/2009). فعالية رأس المال المخاطر في تمويل المشـاريع الناشـئة - دراسـة حالة المالية الجزائرية الأوروبية للمسـاهمة *(Finelep)* [رسـالة ماجسـتير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسـيير، جامعة منتوري].

السـعيد، بريبـش (2007). رأس المـال المخاطـر بديـل مسـتحدث لتمويـل المؤسسـات الصغـيرة والمتوسـطة في الجزائر (دراسـة حالة شركة Sofinance). مجلـة الباحـث (كليـة الحقوق والعلـوم الاقتصادية)، *5*.

سـمير، سـحنون (2012). فـرص تمويـل المؤسسـات الصغـيرة والمتوسـطة بـرأس المـال المخاطر (دراسـة حالة: تونـس، المغـرب، والجزائر) [رسـالة دكتـوراه، كليـة العلـوم الاقتصاديـة والتجاريـة وعلوم التسـيير، جامعـة أبي بكر]. بلقايد- تلمسـان.

الطاهر، قادري محمد وآخرون (2014). المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول. مكتبة حسن العصرية.

عبـده، عيشـوس (2008). تسـويق الخدمـات المصرفيـة في البنـوك الإسـلامية (دراسـة حالـة) [رسـالة ماجسـتير، كليـة العلـوم الاقتصاديـة وعلـوم التسـيير، جامعـة الحـاج لخـضر].

أبو عجيلة، علاء مصطفى عبد المقصود (2017). التمويل الإسلامي ودوره في تمويل المنشآت الصغيرة. دار الفكر الجامعي.

بـن قطـاف، أحمـد وعـلاوي، عبـد الفتـاح (2011). رأس المـال المخاطـر الإسـلامي مدخـل إسـتراتيجي في تمويـل المؤسسـات المصغـرة مع الإشـارة إلى حالـة الجزائـر. جامعـة محمـد البشـير الإبراهيمي.

كريمـو، دراجـي (2013). شركات رأس المـال المخاطـر كآليـة لتمويـل المؤسسـات (دراسـة حالـة الجزائـر). مجلـة الاقتصـاد الجديـد، *9*، (الجزائـر، سـبتمبر 2013).

مقداد، محمد إبراهيم وحلس، سالم عبدالله (2005). دور البنوك الإسلامية. سلسلة الدراسات الإنسانية. *13*(1).

مصطفـى، محمـد عبـده محمـد (د.ت.). رأس المـال المخاطـر إسـتراتيجية مقترحـة للتعـاون بـين المصـارف الإسـلامية. كليـة الشريعـة والقانـون، جامعـة الإمـارات العربيـة المتحـدة، المؤتمـر العلمـي السـنوي الرابـع عـشر، الإمـارات.

مصطفـى، مصطفـى إبراهيـم محمـد (2006). تقييـم ظاهـرة تحـول البنـوك التقليديـة للمصرفيـة الإسـلامية (دراسـة تطبيقيـة عـن تجربـة بعـض البنـوك السـعودية) [رسـالة ماجسـتير، الجامعـة الأمريكيـة المفتوحـة].

ناصر، الغريب (1996). أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل. دار أبوللو للطباعة والنشر والتوزيع.

أبـو النـصر، عصـام (2004). تطبيـق المضاربـة والمشـاركة الثابتـة والمتناقصـة في التمويـلات المصرفيـة. المؤتمـر الرابـع للهيئـات الشرعيـة للمؤسسـات الماليـة الإسـلامية، مملكـة البحريـن.

نعمـة، نغـم حسـين ونجـم، رغـد محمـد (2010). المصـارف والمؤسسـات الماليـة الإسـلامية في دول مجلـس التعـاون الخليجـي: الواقـع والتحديـات. مجلـة القادسـية للعلـوم الإداريـة والاقتصاديـة، 12(2).

نورالديـن، محمـد (2014). التمويـل الإسـلامي في مـصر- الواقـع والتحديات، المجلـة العلمية للاقتصاد والتجـارة (كلية التجـارة، جامعة عين شمس)، *1*.

المراجع الأجنبية:

El-Galfy, A. & Khiyar, A., K. (2012) Islamic banking and economic Growth: a review, *The Journal of Applied Business Research*, *28*(5). https://doi.org/10.19030/jabr.v28i5.7236

Elsiefy, E. (2014). Fundamental requirements for building an Islamic venture capital model, published by Sciedu press, *Accounting and Finance Research*, *3*(1), 2014. https://doi.org/10.5430/afr.v3n1p55

Kenawy, E. M. & Abd-el Ghany, M. F. (2012). The economic importance of venture capital as new funding alternative with reference to the Egyptian experience, *Journal of Basic and Applied*, *2*(4), 3598-3606.

El-Ghamrawy, Tark. (2012). *The Islamic banking model, a prospective channel for development in Egypt*? the Egyptian center for economic studies, working paper No. 171.

Mohieldin, M. (1997). *Islamic finance in Egypt*. the Egyptian center for economic studies, working paper No. 1.

Anass, M. & Other. (2017). Empirical analysis of Islamic banking and economic growth. *Alternatives*, 1. http//www.worldbank.org/en/topic/financialsector/brief/islamicfinance.

Mouawad, S. G. A. (2009). The development of Islamic finance: Egypt as a case study, emerald group publishing limited. *Journal of Money Laundering Control*, *12*(1). https://doi.org/10.1108/13685200910922660

الترجمة الصوتية لمصادر ومراجع اللغة العربية: Romanization Arabic References:

bl'ydy 'abdāllta 2007). al-tamwīla bira'si almāli almukhāṭiri dirāsata muqāranati ma'a al-tamwīli biniẓāmi almushārakati risālata mājistīrin kulliyyata al'ulūmi alijtimā'iyyati wa-al-'ulūmi al'islāmiyyati jāmi'ata alḥājji likhaḍiri

al-jīfl maḥmūda salāamati salīmāni 2012 / 2013). dawra albunūki al'islāmiyyati fī tamwīli almunsha'āti al'urduniyyati al-ṣaghīrati wa-al-mutawassiṭati alḥajma dirāsata maydāniyyata risālata mājistīrin kulliyyata al'a'māli jāmi'ata al-sharqi al'wsaṭi

dābū muḥammadun 'aḥamida 'aliyyu 2014). muntijāti al'amali almaṣrifiyyi al'islāmiyyi kabadīlin lil-tamwīli bi-al-qurūḍi dirāsata taṭbīqiyyata muqāranati risālata duktwrāhin kulliyyata al-tijārati jāmi'ata qanāti al-sū'aysi

al-dimāghu zyād jalāala 2006). 'iṭāra muqtaraḥa litaṭwīri al-sīāsati al-tamwīliyyati lida"ama 'amalīātu al-tamwīli fī almaṣārifi al'islāmiyyati dirāsata taṭbīqiyyata 'alā almaṣārifi al'islāmiyyati alfilasṭīniyyati risālata mājistīrin kulliyyata al-tijārati aljāmi'ata al'islāmiyyata

al-rafyqu muḥammada yaḥyā d t). 'athiri al-tamwīla almaṣrifiyya al'islāmiyya 'alā ba'ḍi almutaghayyirāti aliqtiṣādiyyati alkulliyyati wa-al-tanmiyati fī aljumhūriyyati alyamaniyyati dirāsata taḥlīliyyata qīāsiyyata

www.kantakji.com/media/4994/b162.doc

ʾabū zaydin muḥammada ʻabdi almunaʻami 1991). al-nashāṭa alistithmāriyya lil-maṣārifi alʾislāmiyyati wamuʻawwiqātihi risālata mājistīrin kulliyyata al-tijārati jāmiʻata al-ʾiskndryah

zayyana al-dīnu musʻida 1993). ḥawla dawri albunūki alʾislāmiyyati fī al-tanmiyati aliqtiṣādiyyati wa-al-ijtimāʻiyyati dirāsata maydāniyyata ʻalā banki fayṣali alʾislāmiyyi almiṣriyyi kulliyyata al-tijārati jāmiʻata al-ʾiskndryah majallatu albuḥwthi alʻilmiyyati 2.

sāmmiyyun ʻabda albāqiyyi 2010). dalyla almustathmiri limafhūmin wanashāṭi raʾsi almāli almukhāṭiri alhayʾata alʻāmmata lil-raqābati almāliyyati silslata tawʻiyati almustathmiri almiṣriyyi fī majāli sūqi almāli

sabtiyyun muḥammada 2008 / 2009). faʻāliyata raʾsi almāli almukhāṭiri fī tamwīli almashārīʻi al-nāshiʾaʾaha- dirāsata ḥālati almāliyyati aljazāʾiriyyati alʾwrūbbiyyati lil-musāhamati Finelep) [risālata mājistīrin kulliyyata alʻulūmi aliqtiṣādiyyati waʻulūmi al-tasyīri jāmiʻata mntwry

al-saʻīdu brybsh 2007). raʾsa almāli almukhāṭiri badīla mustaḥdatha litamwīli almuʾassasāti al-ṣaghīrati wa-al-mutawassiṭati fī aljazāʾiri dirāsata ḥālati sharikati Sofinance). majallata albāḥithi kulliyyata alḥuqwqi wa-al-ʻulūmi aliqtiṣādiyyati 5.

samīrun saḥanūna 2012). faraṣṣa tamwīlu almuʾassasāti al-ṣaghīrati wa-al-mutawassiṭati biraʾsi almāli almukhāṭiri dirāsata ḥālatin tūnisun almaghriba wa-al-jazāʾira risālata duktwrāhin kulliyyata alʻulūmi aliqtiṣādiyyati wa-al-tijāriyyati waʻulūmi al-tasyīri jāmiʻatan ʾabī bikru blqāyd- talmusānni

al-ṭāhiru qādiriyya muḥammada wʾākhrwn 2014). almaṣārifa alʾislāmiyyata bayna alwāqiʻi wa-al-maʾmūli maktabatu ḥusni alʻaṣriyyati

ʻabbadtu ʻyshws 2008). taswīqa alkhidmāti almaṣrifiyyati fī albunūki alʾislāmiyyati dirāsata ḥālatin risālata mājistīrin kulliyyata alʻulūmi aliqtiṣādiyyati waʻulūmi al-tasyīri jāmiʻata alḥājji likhaḍiri

ʾabū ʻajīlatin ʻalāʾa muṣṭafā ʻabdi almaqṣūdi 2017). al-tamwīla alʾislāmiyya wadawrtu fī tamwīli almunshaʾāti al-ṣaghīrati dāru alfikri aljāmiʻiyyi

bn qiṭāfin ʾaḥamdun waʻilāawiyyun ʻabda alfattāḥi 2011). raʾsa almāli almukhāṭiri alʾislāmiyyi madkhala ʾistrātījiyya fī tamwīli almuʾassasāti almuṣaghgharati maʻa alʾishārati ʾilā ḥālati aljazāʾiri jāmiʻatu muḥammadu albashyri al-ʾibrāhymy

karīmū darrājiyya 2013). sharikāti raʾsi almāli almukhāṭiri kaʾāliyyatin litamwīli almuʾassasāti dirāsata ḥālati aljazāʾiri majallata aliqtiṣādi aljadīdi 9ʻ(aljazāʾira sibtmbara 2013).

miqdādun muḥammada ʾibrāhym waḥilsun sālima ʻabdāllti 2005). dawra albunūki alʾislāmiyyati silslatu al-dirāsāti alʾinsāniyyati 13(1).

muṣṭafan muḥammada ʻabdihi muḥammada d t). raʾsu almāli almukhāṭiri ʾistrātījiyyata muqtaraḥata lil-taʻawuni bayna almaṣārifi alʾislāmiyyati kulliyyatu al-sharīʻati wa-al-qānūni jāmiʻata alʾimārāti alʻarabiyyati almuttaḥidati almuʾtamara alʻilmiyya al-sanawiyya al-rābʻa ʻushurun alʾimārāti

muṣṭafan muṣṭafā ʾibrāhym muḥammada 2006). taqyīma ẓāhiratin taḥawwala albunūku al-taqlydiyyatu lil-maṣrifiyyati alʾislāmiyyati dirāsata taṭbīqiyyata ʻan tajribati baʻḍi albunūki al-suʻūdiyyati risālata mājistīrin aljāmiʻata alʾamrīkiyyata almaftūḥata

nāṣirun algharība 1996). ʾuṣwla almaṣrifiyyati alʾislāmiyyati waqaḍāyā al-tashghīli dāru ʾbwllw lil-ṭibāʻati wa-al-nashri wa-al-tawzīʻi

ʾabū al-naṣri ʻiṣāma 2004). taṭbīqa almuḍāribati wa-al-mushārikati al-thābitati wa-al-mtnāqṣah fī al-tamwīlāti almaṣrifiyyati almuʾtamaru al-rābʻu lil-hayʾāti al-sharʻiyyati lil-muʾassasāti almāliyyati alʾislāmiyyati mamlakata albaḥrayni

naʻamatun naghma ḥissayni wanajmin raghada muḥammada 2010). almaṣārifa wa-al-muʾassasāti almāliyyati alʾislāmiyyati fī dūʾali majlisi al-taʻawuni alkhalījiyyi alwāqiʻu wa-al-taḥaddīātu majallatu alqādisiyyati lil-ʻulūmi alʾidāriyyati wa-al-iqtiṣādiyyati 12(2).

nūrāldīnun muḥammada 2014). al-tamwīla alʾislāmiyya fī miṣr- alwāqiʻa wa-al-taḥaddīāti almajallata alʻilmiyyata lil-iqtiṣādi wa-al-tijārati kulliyyata al-tijārati jāmiʻatan ʻayna shamsi 1.

The Role of Islamic Banks in Financing Venture Capital in Egypt

Amaal Aly Ebrahim[1]

Abstract:

This research aims to study the importance of the role of Islamic banks in financing the investment and development operations through the funding of venture capital projects in Egypt. In order to address the problem of research, we have to ask the following: to what extent could the Islamic Banks contribute to the financing and enhancing of the developmental role of the venture capital projects in Egypt? This research has confirmed the success of the role played by Islamic banks in assembling savings in Egypt. However, its role in financing the venture capital projects is still very limited. This research therefore has recommended the need for Egypt to encourage the establishment of Islamic banks and expand the existing banks, so that they can attract Arab capital money to fund the economic development plans in Egypt. It has also recommended the need for Islamic banks to expand the financing of high-risk projects through the partnership financing system, and to establish a unit or department for economic feasibility studies, in order to properly study investment projects involving high risks.

Keywords: Islamic Banks, Project Financing, Venture Capital.

(1) Madinah Higher Institute of Management and Technology - Academy Madina (Cairo - Egypt)
Dr.amaalaly@gmail.com